تنمية روح المقاولاتية للطالب الجامعي - دراسة حالة جامعة الشلف

د.عرابة رابح د.شيخ هجيرة
المركز الجامعي بتيبازة جامعة الشلف

ملخص:

ظهرت المقاولاتية كمصطلح و كفكرة على أرض الواقع بغية تحقيق عدة أهداف استجابة لظروف مختلفة ،لعل أهمها ضرورة الخروج مما سيطر على الأذهان من فكرة المؤسسة الكبيرة إلى فكرة المؤسسة الصغيرة و من فكرة العمل المأجور إلى العمل الحر و تشجيع المبادرة الفردية بدل مخططات الدولة التي اصطدمت بحجم التكاليف و صعوبة التنفيذ ،فصب الاهتمام حول مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسات مصغرة من خلال تثمين الفرص المتاحة في السوق و كذا دعم ثنائية (الفرد،خلق القيمة) كحل سريع أمام الحلول البديلة على المدى البعيد و التي تنادي بضرورة اهتمام الدولة بالقطاع السياحي و الفلاحي و الطاقات المتجددة ،هذا ما غير وجهة زاوية الاهتمام بالمقاولاتية للإقلاع بالإقتصاد الوطني و كحل استراتيجي إذا ما اقترن بمؤهلات الطالب الجامعي ،من خلال هذا نقدم هذا البحث الذي حاولنا من خلاله تقييم هذه التجربة (المقاولاتية) بعرض الجهود المبذولة لتنمية روح المقاولاتية للطالب الجامعي و التي إعتمدنا فيها على القراءة الاقتصادية بجريات الجانب التوعوي و التحسيسي على الصعيدين الأكاديمي و الميداني بجامعة الشلف .و للإجابة من خلاله على سؤال رئيسي :ما هي الجهود المبذولة لتنمية روح المقاولاتية للطالب الجامعي بجامعة الشلف ؟و للإجابة على ذلك نقترح محورين أساسين :

1- الإطار النظري للمقاولاتية و أرضية الفكر المقاولاتي في الجزائر .

2- القراءة الإقتصادية لكل من تطور عدد الطلبة المقاولين بالشلف و جهود دار المقاولاتية بالولاية .

Résumé :

L’entreprenariat apparu comme terme et comme idée dans le terrain dont le but d’atteindre plusieurs buts et objectifs en réponse à des circonstances différentes, notamment le changement d’idée de la grande entreprise vers une petite entreprise, et l'idée d'un emploi salarié à un emploi libéral et d'encourager l'initiative individuelle au lieu de la stratégie de l’état qui nécessite un soutien financier, et un plan d’action difficile pour l’exécuter, pour cela la création des petites entreprises est considérée comme solution stratégique grâce à la valorisation des opportunités disponibles sur le marché et ainsi que le soutien bilatéral (individuel, la création de valeur), comme solution rapide par rapport aux solutions alternatives à long terme liée aux secteur de tourisme, agriculture ainsi que le secteur des énergies renouvelables ,ce qui a dévié l’importance à l’entreprenariat pour faire avancer l'économie nationale.

Pour cette raison, nous présentons cet article, dans lequel nous essayons d’évaluer les activités réalisés par « la maison de l’entreprenariat », pour développer l'esprit des étudiants entrepreneurs à l’université de Chlef, et nous tentons de répondre à une question principale : Quels sont les efforts déployés pour développer l'esprit des étudiants entrepreneurs à l'Université de Chlef ?

Nous avons donc suggéré deux points de base :

1- le cadre théorique de l’entreprenariat, et la plateforme de la pensée entrepreneuriale en Algérie.
2- La lecture économique sur la progression de nombre des étudiants entrepreneurs, ainsi que les efforts déployés par la maison de l’entreprenariat dans la wilaya de chlef

تنمية روح المقاولاتية للطالب الجامعي - دراسة حالة جامعة الشلف

المحور الأول : الإطار النظري للمقاولاتية و أرضية الفكر المقاولاتي في الجزائر .

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى مختلف التعاريف الخاصة بالباحثين الإقتصاديين المحددة لمفهوم المقاولاتية باختلافها إضافة إلى تحليل واقع الأرضية المؤهلة لإستعاب الفكر المقاولاتي كبيئة داعمة للمقاول في الجزائر .

الفرع الأول : الإطار النظري للمقاولاتية .

لقد ارتبط مفهوم المقاولاتية بإنشاء المؤسسة المصغرة و التي تسير من قبل مالكها ،إلا أنه هناك عدة مؤشرات نوعية وأخرى كمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فالبنك الدولي يعتمد على مؤشر عدد العاملين في تصنيف المؤسسات وكذلك الدول النامية، و اختلاف المؤشرات نتج عنه تعدد في التعاريف كما سنورده .

لقد عرف علماء الإدارة العمل الصغير بأنه منظمة يقيمها أشخاص بهدف الربح، من خلال ممارسة نشاط اقتصادي وبيع شيء يجده الآخرون نافعا فيدفعون ثمنا له، كما يتسم بالاستمرارية وله وجود قانوني (أي أنه مسجل وعمل قانوني) وعدد عماله محدود، وهو عبارة عن شركة أفراد أي أن الأفراد المالكين هم الشركة (شركة تضامن ...الخ) ويديره مالكوه، ويتكون من مشروع اقتصادي واحد غير منوع في الإنتاج، وتسوده العلاقات الشخصية بين العاملين (أي معرفة العاملين لبعضهم البعض) ويعمل محليا ومن جنسية واحدة ورأسماله صغير .

أما في الجزائر من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 2001/12/12، فقد أعطى المشرّع تعريفا يضع حدّا للفراغ القانوني الحاصل، والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأنّ الجزائر قد تبنّت ميثاق بولوني "La charte de Bologne" في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان[1] 2000، وهو ميثاق يكرّس التعريف الذي حدّده الإتحاد الأوربي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، وقد تضمّن القانون التوجيهي التعريف التالي للمؤسسات المصغرة[2]:

" وتعرّف المؤسسات المصغرة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، والتي تشغّل مابين 01 إلى 09 عمّال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دج.

على النحو الآتي:

جدول رقم(01):معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المصغرة	9-1	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 مليون دج

المصدر:المادة5 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر،2001، ص8.

ويعرف "Beranger"وآخرون المقاولية (Entrepreneuriat) المرتبطة بإنشاء إما المؤسسة الجديدة أو مفهوم خلق القيمة :

- على أساس أنها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

- على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

أما "Alain fayol" فقد حددها على أنها " حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم اليقين أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير

وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي .أما بالنسبة للإنجلو ساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور "Howard Stevenson" بجامعة (Harvard) يوضح بأن: "المقاولية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها"[3]

ثانيا:أرضية الفكر المقاولاتي في الجزائر

إن الفكر المقاولاتي بالجزائر تأثر كغيره من المتغيرات الاقتصادية بفترة التحول التي ميزت الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق ،فنتج عن ذلك جملة من الآليات التي رافقت مرحلة التحول نوجزها في :[4]

I. تشكيل الأسعار في الأسواق:

السوق هو مكان للتبادل حيث يتم التحكيم فيه بين العرض والطلب من خلال الأسعار، توجد أساسا أربعة أسواق: سوق العمل، سوق للسلع والخدمات، سوق المال وآخر لرؤوس الأموال، يفترض أن تكون الأسواق في اقتصاد السوق حرة في منطق "دعه يعمل"، بينما تتكفل الدولة بمهام تنظيم الأسواق لتعويض الانتهاكات المحتملة، يعتبر سوق السلع والخدمات حر في الجزائر وازدهر بعد تحرير التجارة الخارجية، الذي كرس من قبل الأمر رقم 03-04 من 19 يوليو 2003، وهو ما يظهر من خلال إحصائيات الواردات التي يتزايد حجمها سنويا، ووفقا للوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، ارتفع حجم الواردات بين عامي 2003 و 2007 من 13533 إلى 27441000000 $ منها 73٪ يحققها القطاع الخاص، وهو تطور بـ 102.7٪، ومع ذلك، فإن سوق السلع والخدمات لا يخلو من تشوهات بسبب الدعم الحكومي على أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع ، مثل الخبز والحليب والبطاطا، وكذلك أسعار الطاقة والماء، فدعم أسعار الخبز والحليب هو إجراء ذو طابع اجتماعي بحت، أما تثبيت تعريفة الكهرباء والمياه هو إجراء لتشجيع الاستثمار، فقد أشار عبد الحميد تمار الوزير الصناعة وترقية الاستثمارات الجزائرية السابق، إلى أن مبيعات الغاز لاستخدامه في أغراض صناعية بـ 10٪ من قيمته الدولية هو التزام لتشجيع الاستثمار الأجنبي، كما أن البيروقراطية وضعف التنسيق بين الجهات العمومية المختلفة لا تزال المسار المفضل، وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى حالة التمرة الجزائرية الشهيرة "دقلة نور"، من أجل تشجيع تصدير التمر الجزائري، وضعت الجمارك الجزائرية الحد الأدنى لإجراءات التصدير، وفي الوقت نفسه، طالبت وزارة التجارة رقابة صارمة صحية لهذه التمور، والتي سيتم مراقبتها في كل الأحوال من قبل خدمات الحدود والصحة النباتية للبلد المضيف، نتيجة لذلك، فإن المصدرين سوف يتضايقون من إجراءات المراقبة الصحية، فيتحولون إلى حلقة العمل غير الرسمية، ويتم تصدير أشهر التمور الجزائرية عن طريق البلدان المجاورة تحت تسمياتها الوطنية!

سوق العمل في الجزائر يكاد يكون غير موجود بسبب الفوضى وعدم التنظيم، ويتم الحكم على سوق العمل في الجزائر فقط من خلال عرض العمل لأن الموظفين ليس لديهم أي وسيلة لتغيير مستوى العمالة، الذي يكون من مصدرين: أ) الدولة، كمصدر رئيسي للعمل؛ ب) القطاع غير الرسمي، حيث تبقى الدولة هي المصدر الرئيسي للعمالة، وتظهر إحصاءات ذلك جيدا ففي عام 2001، قبل إطلاق برنامج تشغيل الشباب الشهير، كانت الوظيفة العمومية تحوي وحدها 25٪ من العمالة الرسمية، لكن جوهر المشكلة يكمن حقيقة في أن نماذج التوظيف لدى الدولة سواء في الإدارة أو في الشركات العامة جد بيروقراطية للغاية وتخضع للمحسوبية، ووفقا لإحصاءات منظمة العمل الدولية في عام 2000 يوفر القطاع الخاص 28.2٪ من الوظائف ذات الأجر ولكن أيضا 30٪ من إجمالي فرص العمل في السوق "السوداء"، هذا الاختلال في سوق العمل أدى إلى ارتفاع معدل البطالة، حتى لو تم تمريره رسميا من 30٪ في عام 1998 إلى 12.3٪ في عام 2007، وفي الواقع أن معدل البطالة المعلن من قبل الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) غير معترف به على نطاق واسع، وخاصة من قبل الهيئات

الدولية مثل صندوق النقد الدولي، حيث أعلن صندوق النقد الدولي في تقريره رقم 61/07 فبراير 2007 أن معدل البطالة المعلن حسب ONS 15.3٪ في عام 2005 يتعلق بمعدل فصلي لأن الاستطلاع أجري قبل وقت قصير من رمضان، وهي فترة من النشاط التجاري المكثف، وخلافا لذلك، فإن معدل البطالة قد وصلت 21٪، ونحن نوافق تماما على هذا التحليل، ونحن نعتبر أن معدل البطالة من 12٪ يمثل في الواقع بطالة الهيكلية، باعتبار أن جزءا هاما من فرص العمل أنشأت من خلال مخطط بعث 150 مليار دولار أمريكي متعلقة بوظيفة عمل مؤقتة في إطار تشغيل الشباب أو من أجل الحاجة لإنجاز مشاريع كما هو الحال بالنسبة للطريق السيار شرق-غرب، إن ارتفاع مستوى البطالة الهيكلية في الجزائر يفسر بانخفاض مستوى تكوين وتأهيل طالبي العمل الذين هم بعيدين عن هيكل عرض العمل.

بالنسبة للسوق النقدي في الجزائر فقد تم تطويره أيضا في إطار عمليات التغطية الوطنية الشاملة، فالبنوك الرئيسية هي عمومية، وأهمها CPA (القرض الشعبي الجزائري) و BNA (البنك الوطني الجزائري)، وخلال السنوات الأخيرة، دخلت مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى السوق وأدت إلى تطوير العرض ونوعية الخدمات المقدمة مثل BNP/PARIBAS ELDJAZAIRأو SOCIETE GENERALE ALGERIE . وعلى الرغم من التطور النوعي، إلا أن الحصول على القروض يبقى مسار صراع حقيقي للمؤسسات الجزائرية، فالبنوك الأجنبية مخصصة للعمل مع الحسابات الكبرى، عمليات التجارة الخارجية، ومكانة أكثر للقروض الاستهلاكية وتجنب مخاطر الأعمال، أما بالنسبة للبنوك العامة، فإنها تعاني من عملية تسيير موروثة من الحقبة الاشتراكية، على الرغم من أنها لا تزال الممول الرئيسي للأعمال التجارية في الجزائر. في الواقع يمكن اعتبار قواعد الإقراض فيها غير شفافة ولا تحترم المنطق الاقتصادي، والدليل على ذلك، هو أنه من 2500 مليار دينار المخصصات للمؤسسات، نصفها يتوجه للقطاع العام أكثر من القطاع الخاص بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة TPE/PME التي لا يتعدى تمويلها فقط 450 مليار دينار فالبنوك العمومية تمول 18٪ فقط من جميع الأموال المخصصة للمؤسسات.

سوق رأس المال غير متطور في الجزائر، فالبورصة الوحيدة في الجزائر، موجودة في العاصمة أنشئت في عام 1997، وهي غير فعالة تقريبا، حيث نجد فيها شركتين فقط: مجمع صيدال للأدوية وشركة إدارة الفنادق الأوراسي، فيما ويتم إصدار السندات المتداولة بالنسبة لـ3 شركات فقط: الخطوط الجوية الجزائرية، الجزائر تليكوم وشركة سونلغاز، ووفقا للمعلومات التي قدمتها لجنة مراقبة عمليات البورصة (COSOB) فإن متوسط عدد الصفقات في كل دورة هو 4 مع قيمة متداولة للأسهم أقل من 4 مليون دولار أمريكي.

إن تطوير الوضع المالي يعود أساسا إلى الجهود التي تبذلها الدولة، وبورصة الأوراق المالية في الجزائر ليست استثناءا، ومع ذلك فإن تحليل الوضع الجزائري يبين أن الدولة الجزائرية لا تتدخل بشكل كاف، ويتجلى هذا في المقام الأول من خلال الخصخصة التي تجري في الواقع خارج بورصة الأوراق المالية في حين أن هذه الطريقة المفضلة لضمان شفافية وتطوير السوق المالية.

II. إغراق السوق وانتشار القطاع غير الرسمي في الجزائر:

تطوير القطاع الخاص بات المادة الإعلامية الدسمة لحديث الكثير من السادة المسؤولين والجميع يتحدث عن كيفية النهوض بواقع القطاع الخاص، ولكن يتناسى الكثير منهم حالة الفوضى التي تشهدها السوق الوطنية، وهذا بسبب سياسات الإغراق المتبعة من قبل الشركات الأجنبية والعربية. [5]

هنا لابد من مناقشة مفهوم الإغراق ومسبباته وكيفية معالجته وما أثره على المنتج المحلي وبعد ذلك يمكن مناقشة كيفية تطوير القطاع الخاص في ظل الواقع الحالي الذي تعيشه السوق الجزائرية، إذ يعرف الإغراق بأنه الحالة التي يكون فيها سعر

تصدير السلعة أقل من سعر بيعها المحلي أو بأقل من تكلفة إنتاجها، وللإغراق مسبباته بعض منها مباشرة والبعض الأخر غير مباشرة ، فالأسباب المباشرة تكمن في الآتي:

- التعامل الخاطئ مع اتفاقيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، إذ تتخلص بعض الحكومات من جميع سياسات الحماية لصناعتها الوطنية غير مستفيدة من الاستثناءات التي تمنحها الاتفاقيات للدول النامية سواء استثناءات تشريعية أو زمنية لتأهيل صناعتها الوطنية ومساعدتها على تجاوز وضعها الراهن وتأهيلها للمنافسة العادلة وعدم تمييز بعض الحكومات بين مفهوم الاحتكار ومفهوم حماية الصناعة الوطنية من منافسة غير متكافئة ، إذ تتخلى الحكومات عن دورها بدعوى محاربة الاحتكار.

- انفتاح السوق المحلية على الخارج بدون دراسة دقيقة وبدون ضوابط ، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج سلبية على اقتصاد البلد تتمثل في انخفاض موارد الدولة وكثرة البطالة وإغلاق العديد من الصناعات وهروب العملات الصعبة إلى خارج البلد.

- تباين الظروف التي تعمل فيها الصناعة المحلية مقارنة بالظروف التي تعمل فيها الصناعة الأجنبية والتي تغرق بها الأسواق المحلية ، مما شجع تمتعها بجودة وأسعار منافسة على إغراق الأسواق المحلية، وفي المقابل عدم قيام الحكومات بالدور الواجب عليها لخلق منافسة متكافئة من خلال تهيئة الظروف المماثلة للصناعات المحلية.

- ضعف القدرة الشرائية لدى المستهلك المحلي والذي يجعل السعر هو ميزان التفاضل الوحيد لديه وضعف الوعي الاستهلاكي الذي من شأنه أن يرجح موازين المنافسة لصالح المنتجات الوطنية عند معرفة أهميتها للاقتصاد الوطني والوضع المعيشي على المدى المتوسط والبعيد بشكل عام وعلى المستهلك وصحته بشكل خاص فضلاً عن انتشار عقدة المنتج الأجنبي وأن كل ما هو مستورد جيد.

- الفساد المالي والإداري الذي يزيد من حدة الإغراق الرسمي من خلال التجاوز في تطبيق القيود الكمية والكيفية على المستوردات المخالفة من السلع.

- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التثقيف والتوعية وكشف المخاطر الصحية والاقتصادية لسياسة الإغراق على الفرد والمجتمع والاقتصاد،

- وهناك أسباب أخرى غير مباشرة تؤدي إلى إغراق السوق المحلية بالبضائع الأجنبية منها:

- ثقل الأعباء الضريبية والجمركية التي تدفع إلى مقاومتها بمختلف الطرق والوسائل ومنها التهريب.

- الفساد المالي والإداري في المنافذ الجمركية وتعقد الإجراءات المعتمدة المؤدية إلى زيادة النفقات على الاستيراد فضلاً عن مساهمة العديد من المستفيدين في عملية التهريب.

- عدم وجود آليات واضحة لمكافحة التهريب.

- ضعف الوازع الأخلاقي والديني وتدهور الحالة المعيشية وعوائد التهريب المغرية.

إن النظرة الفاحصة لما يحصل في السوق الجزائرية حاليا وبناءاً على ما تقدم يبدو للوهلة الأولى وفي النظرة الضيقة للموضوع أن المستفيد من هذا الوضع هو المستهلك لتعدد الخيارات المتاحة أمامه في السوق (على الرغم من رداءة معظم البضائع المعروضة) و بأسعار تنافسية، ولكن النظرة المعمقة والبعيدة للموضوع تؤكد إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني من خلال تدمير الصناعة الوطنية وبالتالي انعكاسها سلباً على الوضع الاقتصادي للمواطن، وهنا المتضرر الأكبر من عملية الإغراق هذه هو

القطاع الخاص الذي يفقد كثيراً من مقومات المنافسة في السوق لدخول بضاعة من خارج الحدود بأسعار أقل بكثير من أسعار المنتجات المحلية .

إن إنقاذ القطاع الخاص من هذا المأزق وإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي تحتم معالجة الإغراق الذي تشهده السوق الوطنية من خلال الرجوع إلى الاتفاقيات الدولية والقوانين التي من الممكن أن تلزم الدول والمنظمات التي تسببت في إغراق السوق الجزائرية على دفع رسومات تعويضية ، وكذلك فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة مما يؤمن حماية للمنتج الوطني يجب أن تلعب الحكومة دورها فبالإضافة إلى الحماية الجمركية وطلب التعويضات، من الممكن إعفاء القطاع الخاص من الضرائب لآجال متباينة وحسب نوع الصناعة ومدى الحاجة لمخرجاتها ،كذلك منح القروض الميسرة السداد ذات نسب فوائد مخفضة ، بالإضافة إلى تقديم المساعدة والعون لهذا القطاع في إيجاد منافذ تسويق لمنتجاته من خلال إيجاد لغة تفاهم وتنسيق بين منشئات القطاع العام والقطاع الخاص.

III. المنافسة:

من خلال الأمر رقم 03-03 من 19 جوان 2003 تسعى الحكومة إلى تهيئة الظروف لممارسة المنافسة في السوق ومنع الممارسات المنافية للمنافسة والسيطرة على التركيزات الاقتصادية لتعزيز الكفاءة الاقتصادية ودعم رفاهية المستهلكين، ومع ذلك، هناك العديد من الثغرات تمنع تفعيل سياسة المنافسة مثل الاقتصاد غير الرسمي، وتزييف الممارسات وإساءة استعمال المناصب، بالنسبة لـ (Henni, 1995) فالاقتصاد غير الرسمي ليس ظاهرة جديدة في الجزائر، بل هو استجابة لبنية هرمية، ففي أعقاب الأحداث المأساوية التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء سنوات 1990، تأسس القطاع غير الرسمي بطريقة مستدامة وواضحة، فالبيع بدون فواتير هو القاعدة في جميع أسواق الجملة، في حين أن الاستيراد مع أسماء معروفة هو ممارسة شائعة، وهذا بدوره يعزز التزوير من البلدان الآسيوية، وخاصة في الصين، حيث يؤثر التزوير على جميع المنتجات والعلامات التجارية الأجنبية والمحلية، فعدد قليل من العلامات التجارية الأجنبية القوية مسجلة في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI)، وهذا يدل على سياسة التراخي ضد التزوير، ففي 31 ديسمبر 2006، تم تسجيل 78309 فقط العلامات التجارية الأجنبية القوية مع INAPI.[6]

هناك عوامل أخرى تكبح المنافسة ولكن بطريقة غير مباشرة، هي بالخصوص اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، والتي خول من خلالها إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2017، ولكن نظرا للمزايا النسبية للمؤسسات الأوروبية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية سوف تواجه المزيد من الصعوبات، حيث أكد (Naceri Ali Bey)، عضوا في المجلس الاستشاري الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منتدى المجاهد بتاريخ 19 يناير 2008 على تسجيل عجز مالي قدره 600 مليون دولار سنويا، وحسبه، فإن هذا العجز سوف يصل إلى 3 مليارات دولار في عام 2017.

VI-الجهات الداعمة: نظرا لأن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه ممثلا في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة التي تلعب دورا أساسي في دفع من كثافة المقاولية ولعل من أهم هيئات الدعم:[7]

1- ANSEJ :أنشأت الوكالة سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة، مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد الشباب من خلال إنشاء مؤسسة:

- مساعدة مجانية (استقبال، إعلام، مرافقة، تكوين).

- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

2- CNAC: تم إنشاءها سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تحقيق الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي إذ تعمل على تمويل مشاريع البطالين (إنشاء، توسيع) البالغين من العمر بين (30-50)سنة ويصل التمويل فيه إلى 10 ملايين دينار.

3-ANGEM : تمثل إحدى أدوات الحكومة لمحاربة البطالة من مهامه تسيير جهاز القرض المصغر.

4- ANDI : شهدت الوكالة التي انشات في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار.

5-حاضنات الأعمال: تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحضانات الأعمال (NABIA) على أنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم الأمني، الخبرات، الأماكن، الدعم المالي، لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في هذا المجال حيث يعود تاريخ أول حاضنة (Batavia)إلى 1959.

وتعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول النامية و العربية، حيث لم يصدر مرسوم ينظم نشاط هذه الأخيرة حتى سنة 2003 باستثناء القانون 01 /180 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 ،والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات . وقد سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية إلى إنشاء 11 محضنة ، بالإضافة إلى أربع ورشات ربط في كل من الجزائر ، قسنطينة ، سطيف ، وهران .

6-الجامعة والتعليم: يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة ، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولية الأخرى ، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها.وهنا نشير أن الجامعات الجزائرية وعلى غرارهم جامعة الشلف أدرجت المقاولاتية كمقياس يستفاد منه على مستوى تخصصات الليسانس و كذا الماستر بهدف توعوي و تحسيسي للطالب الجامعي .

المحور الثاني :تطور عدد الطلبة الجامعيين بالشلف و جهود دار المقاولاتية بالولاية.

قبل التطرق إلى القراءة الاقتصادية لواقع الطالب الجامعي و المقاولاتية ارتأيت أن نعرج في البداية للبحث في أسباب بطالة الطالب الجامعي :[8]

أولا :أسباب البطالة للطالب الجامعي بالجزائر

- توجه الطلبة نحو التخصصات الأكاديمية في مقابل العزوف عن التوجه نحو التخصصات المهنية، حيث يظهر التضخم في أعداد المتوجهين إلى التعليم الأكاديمي، "إذ أن انتشار التعليم الكلاسيكي لدى فئات وقطاعات واسعة من الشباب وعزوفهم أو ضعف الإقبال على الدراسات المهنية والفنية التي ترتكز عليها العمليات الإنتاجية داخل المجتمع ولما لها من تأثير مباشر

عليها، وعليه فإن ترشيد الفهم الاجتماعي نحو التعليم المهني أمر غاية في الضرورة في إعادة توجيه وضخ الطاقات الشبابية إلى ميادين الإنتاج التي تساهم في بناء اقتصادا ناميا ومتطورا"

- التوجه العام للطلبة والمتعلق بميولاتهم الشخصية، حيث أن التدريس مهنة مطلوبة لدى المرأة مما يؤدي إلى توجهها نحو هاته الاختصاصات.
- عدم توافق الرغبات الخاصة بالطلبة مع تخطيط الجامعات في توجيه الطلبة اعتمادا على معدلات شهادة البكالوريا مما أثر في توزيع أعداد الطلبة على مختلف التخصصات، وذلك خلافا لمؤهلاتهم ورغباتهم وهذا ما يؤدي إلى الفشل أو التأخر الدراسي، أو إلى تخريج كفاءات ضعيفة.
- الأمية المهنية أو الميدانية والتي يعاني منها عدد معتبر من خريجي الجامعات بسبب صعوبة تطبيق ما تعلموه، أو الخوف من مواجهة المهنة أو ضعف تكوينه أو قصور السياسة التعليمية وعدم ملاءمتها لسوق العمل.
- عدم توفر فرص العمل في اختصاصات معينة بسبب التزايد في أعداد المتخرجين وتركزهم في اختصاصات أخرى فوق الحاجة لها بعد التخرج ،كما قد يعود ذلك إلى فتح تخصصات لا تتماشى مع سوق العمل بتنسيق مع الوظيف العمومي .
- رفض خريجي الجامعات لبعض المهن لاعتقادهم أنها لا تتلاءم معهم أو أدنى من مستواهم .
- عدم تحفيز بعض المناهج الدراسية على إنشاء المؤسسات الخاصة وضعف تأطيرهم من هذا الجانب.

وقد رافق تنامي ظاهرة البطالة في أوساط الشباب الجامعي تراجع قدرة مؤسسات التشغيل في القطاعين العام والخاص وطاقتهما على استيعاب المزيد من العاملين بأجر، مما دفع بالكثير من الدول في محاولة منها لامتصاص البطالة إلى إنشاء هيئات للدعم والمرافقة تستهدف الشباب بصفة عامة، وخريجي الجامعات بصفة خاصة، بهدف تشجيع روح المقاولاتية.

ثانيا: تنمية روح المقاولاتية للطالب الجامعي بجامعة بالشلف.

أنشأت دار المقاولاتية بالشلف بعد الاجتماع التمهيدي الذي كان في 03 جوان 2013 رسميا بشراكة الجامعة مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع الشلف. حيث يتكون الجهاز من: ممثلين عن الجامعة، ممثلين عن لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ممثل عن مديرية لتشغيل للولاية .

1- أهداف دار المقاولاتية لجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

يقوم الفريق المدير لدار المقاولاتية من خلال الدار إلى تحقيق الأهداف التالية:

- نشر ثقافة المقاولة في الوسط الجامعي : من خلال تحسيس الطلبة الجامعيين بضرورة إنشاء مؤسسات مصغرة تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- تكوين الطلبة في مجال المقاولاتية.
- ضمان مرافقة أولية للطلبة حاملي المشاريع.
- اعتماد مقياس المقاولاتية في معظم التخصصات الجامعية في الليسانس والماستر.
- أن تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في استقطاب الشباب الجامعي حاملي أفكار المشاريع من اجل مرافقتهم إلى أن ينشأ مؤسساتهم المصغرة.
- نقل الطلبة من طابع التكوين الأكاديمي إلى الواقع الميداني .

2- دور دار المقاولاتية الخاصة بجامعة الشلف :

تعددت النشاطات بدار المقاولاتية بالولاية و تنوعت لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي التحسيس بأهمية المقاولاتية كحل من الحلول الاقتصادية لامتصاص البطالة الجامعية ،توعية الطلبة الجامعيين بعمل الأجهزة المرافقة و الداعمة ،تكوين الطلبة حاملي المشاريع و توجيههم و لعل من أبر نشاطاتها منذ نشأتها ما يلي:[9]

- تنظيم أيام تحسيسية وإعلامية حول المقاولاتية.
- تنظيم أيام تكوينية للطلاب الجامعيين حاملي المشاريع حول كيفية إنشاء مؤسسة مصغرة .
- تنظيم ورشات عمل حول المواضيع المتعلقة بالمقاولية (دارسة السوق، مخطط الأعمال ...)
- أيام دراسية حول المقاولاتية (فكر، يقضة، روح مقاولاتية)
- الجامعة الصيفية والجامعة الربيعية من أجل تقريب الشباب حاملي أفكار المشاريع من الشبكة المساعدة على إنشاء مؤسسة مصغرة (البنوك، مصلحة الضرائب، صندوقي التأمينات،المركز الوطني للسجل التجاري..مركز التسهيل ...)

3- نشاطات دار المقاولاتية منذ نشأتها :

نشطت دار المقولاتية منذ إنشائها أين التزمت بتنفيذ مشاريعها منذ نشأتها خدمة للطال الجامعي أين قامت ب:

- تنظيم أيام إعلامية من 17 إلى 23 نوفمبر 2014 بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية.
- بمناسبة الدخول الجامعي الموافق لـ2014/ 2015 قامت الدار بتنشيط يوم إعلامي لفائدة طلبة جامعة الشلف في 17 ديسمبر2014.
- إقامة معرض للمؤسسات المصغرة للطلبة المستفيدين من تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أيام 06،05، 07 جانفي 2015.
- تحسيس طلبة الجامعة بالمقاولاتية وفوائدها بتخصيص يوم لكل كلية من 15 _18 فيفري 2015 .
- تنظيم ندوة حول التعريف بالمؤسسات الناشئة ،، أيام 03،02،01 مارس 2015.
- تنظيم يوم إعلامي تحسيسي بمناسبة اليوم الوطني للطالب في 19 ماي 2015.
- تنظيم الجامعة الصيفية تحت عنوان طالب اليوم مقاول الغد وذلك من 22 إلى 26 جوان 2015.
- تنظيم ملتقى وطني حول (أيام المقاولاتية) من 24 إلى 26 فيفري 2016.
- تنظيم يوم إعلامي تحسيسي في كلية الهندسة المعمارية يوم 29 فيفري 2016.
- تنظيم يوم مفتوح للمقاولاتية على مستوى كلية علوم التكنولوجيا خلال 14 مارس 2016.
- تنشيط يوم دراسي حول آليات المقاولة بكلية الحقوق والعلوم السياسية يوم 20 أفريل 2016.
- ندوة حول كيفية إنشاء مؤسسة مصغرة بكلية علوم التكنولوجيا يوم 27 أفريل 2016.
- تنظيم يوم إعلامي تحسيسي في كلية العلوم الزراعية يوم 25 ماي 2016.
- تنظيم يوم إعلامي تحسيسي في كلية البيولوجيا يوم 25 ماي 2016.
- تنظيم الجامعة الصيفية تحت عنوان طالب اليوم مقاول الغد وذلك من 03 إلى 06 أكتوبر 2016.

- المشاركة في الملتقى الدولي حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة في التنمية المستدامة، بعرض عشرة (10) نماذج لمقاولات طلابية ناجحة.

- تنظيم يوم إعلامي تحسيسي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يوم 02 فيفري 2017.

4-مساهمات دار المقاولاتية لمرافقة للطالب الجامعي بجامعة الشلف:

* تطور عدد الاستشارات المقدمة للطلبة: على غرار ما تنظمه دار المقاولاتية من أيام إعلامية وتحسيسية دورية في كل كليات ومعاهد الجامعة، فهي تقدم استشارات أولية وإجابات عن أسئلة الطلبة فيما يخص ما يناسبهم من مشاريع ، وعن إمكانية تجسيد أفكارهم، وعن كيفية التمويل وعلى آليات المرافقة تجدر الإشارة إلى انه تم فتح مكتب مجهز للدار بالقطب الجامعي ، حيث أضحى استقبال الطلبة يومي الأحد والثلاثاء من كل أسبوع، ما جعل عدد الاستشارات يقفز إلى 224 استشارة لغاية جانفي 2017.

جدول رقم (02): تغير عدد استشارات الطلبة بدار المقاولاتية .

السنة	عدد طلبات الاستشارة
2013	00 (سنة إنشاء دار المقاولاتية)
2014	62
2015	116
سبتمبر 2016 /ديسمبر 2016	70/ 44
جانفي 2017	224

المصدر: دار مقاولاتية لجامعة الشلف، 2017

*تطور عدد ملفات الجامعيين الممولة من طرف(ANSEJ):

ما يمكن الإشارة إليه من خلال هذه النقطة هو طبيعة الميادين المستثمر فيها من طرف الطالب الجامعي حتى الآن ، إضافة إى عدد مناصب الشغل المستحدثة من خلال هذه المشاريع و التي توجت جهود دار المقاولاتية كجهاز تحسيسي و توعوي و حتى كجهاز مرافق :

الشكل (01) تغير عدد المشاريع الممولة و عدد مناصب الشغل بدلالة القطاعات منذ جوان2013 إلى غاية مارس 2017 .

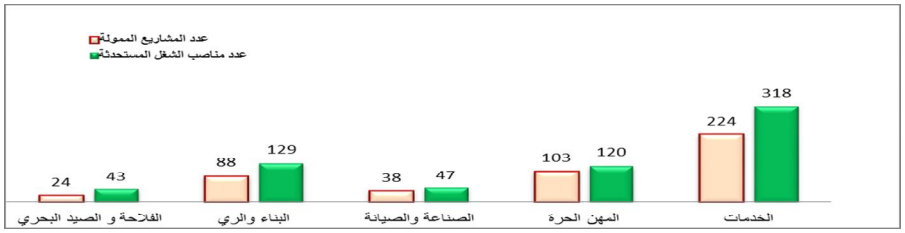

المصدر: دار مقاولاتية لجامعة الشلف، 2017

من خلال الشكل يمكن ملاحظة أن التنوع في القطاعات موجود بحسب رغبات الطلبة المجسدة في الطلبات و المنبثة من الميول المترجم في مخططات العمل المرافقة للملفات ، كما يمكن ملاحظة أن أكثر القطاعات المطلوبة من الطلبة هي قطاع الخدمات و هو قطاع يميزه التراجع بالنسبة للاقتصاد الجزائري بالرغم من توفر كل مقوماته المطلوبة فأصبح ما يحتاج للنهوض به الإيمان بأفكار الطلبة خصوصا ذوي التخصصات المناسبة كمؤهلات علمية (سياحة و فندقة ، تسويق الخدمات ...إلخ) هذا كله أسفر في الأخير عن 480 ملف ممول وسمح بتوفير 670 منصب شغل .

الشكل (02):تغير عدد و نسبة ملفات الطلبة الممولة من طرف (ANSEJ):

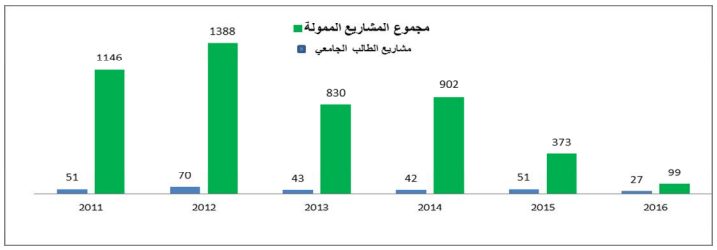

المصدر: دار مقاولاتية لجامعة الشلف، 2017

ما يلفت الانتباه في الشكل هو النسبة المئوية لعدد الملفات الممولة من طرف الوكالة و الخاصة بالطلبة الجامعيين لسنة 2016 و التي وصلت إلى 28% بعد أن ثبتت بنسبة 5% لمدة سنتين منذ 2013 و هو سنة إنشاء دار المقاولاتية بالشلف و تبقى هذه النسبة بالرغم من تطورها قابلة للزيادة و أمل كل دور المقاولاتية والتي وصل عددها إلى 56 دار على مستوى الوطن و ذلك ضمن متطلبات تنفيذ الخطط الموضوعة و التي تجسد ازدواجية الهدف بالنسبة لوزارة الشغل و وزارة التعليم العالي .

كما أن الوكالة أثبتت نشاطها في تدعيم التكوين لتعلم المستفيدين كيفية تسيير المؤسسة المصغرة و التربية المالية المقترح من طرف دار المقاولاتية لسنة 2017 كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول(03):عدد المستفيدين من التكوين المقترح من دار المقاولاتية .

نوع التكوين	إناث	ذكور	المجموع
التسيير المالي العام	129	81	210
تسيير المؤسسة المصغرة	51	90	141
المجموع	180	171	351

المصدر :مصلحة الإعلام ب (ANSEJ).

كما أشارت نفس المصلحة أن الطلبة الجامعيين استفادوا من 129تكوين إلى حد نهاية 2017

خاتمة :إن نشاط المقاولاتية يعتبر بأهميته نشاطا حساسا لعدة متغيرات وعوامل و ظروف و مقومات ميزت الاقتصاد الوطني بدءا من اضطرابات البيئة الاقتصادية بغرض الوصول إلى إقتصاد السوق إلى تشكيلة العراقيل الخاصة بكل من التمويل و المهارة و كذا التكوين و تعدد الإجراءات و البيروقراطية التي أصبحت حاجزا أمام نشر و تبني الثقافة المقاولاتية ،هذا في الحقيقة لم يقلل من دور الجامعات الجزائرية بشقيه الأكاديمي و التوعوي من خلال دور المقاولاتية و هذا ما تجسد في جامعة الشلف التي أخذت في هذا البحث نموذجا على غرار الجامعات الجزائرية و التي حاولنا من خلالها عرض الجهود المبذولة لتنمية روح المقاولاتية وسط الطلبة الجامعيين .ومن خلال هذا نوجز بعض النتائج و التوصيات في النقاط التالية :

النتائج :

.- تعدى توجه الفكر المقاولاتي إطار التعريف الأكاديمي للمقاولاتية و ريادة الأعمال إلى اعتبارها أداة من أدوات الإقلاع بالإقتصاد الجزائري ؛

-كثرة الاهتمام بالمقاولاتية من طرف الباحثين يبرره ما تحققه من نتائج اقتصادية – اجتماعية محتملة ؛

- يتعدى دور دور المقاولاتية الدور التحسيسي و التوعوي بأهمية المقاولاتية إلى هيئات تنسيقية مرافقة و تكوينية لأفكار الطلبة الجامعيين ؛

- تعتبر المقاولاتية رهان للجزائر قصد النهوض بالبديل عن الإقتصاد الريعي ؛

التوصيات :

- تنمية ثقافة المقاولة من خلال تكثيف الأيام التحسيسية في الجامعات الجازائرية بهدف تحقيق الهدف المزدوج لكل من وزارة التعليم العالي و وزارة الشغل ؛

- الاهتمام بالدراسات الميدانية في التدريس و اعتماد التخصصات المهنية في مجال التعليم والتكوين المهني في إطار تشجيع العمل الخاص ؛

- تفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد الإنشاء في إطار هيئات الدعم وحاضنات الإعمال؛

- العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من استيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها في الداخل، ومحاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛

- تفعيل الحوكمة والرقابة ومحاربة العقبات الإدارية بهدف استقطاب الطالب الجامعي كضامن لنجاح المشاريع الممولة .

الهوامش

[1] محمد بوهزة :تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- حالة المشروعات المحلية بولاية سطيف -، الدورة التدريبية الدو2001،ل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25 / 28 ماي 2003، ص 8.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : القانون رقم18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 2001 ، ص 26.

[3] صندرة صيابي، سيرورة إنشاء المؤسسة، أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة، 2008-2009، ص ،ص6،7.

[4]Mohamed BOUKHARI, Rôle de l'État vis-à-vis des TPE/PME dans un pays nouvellement adhérent à l'économie de marché : cas de l'Algérie, « La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé », 11es Journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, 27, 28 et 29 mai 2009, INRPME, Trois-Rivières, Canada.

محمد قوجيل ،يوسف قريشي،سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر –دراسة تحليلية –مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد07 ،جامعة قاصدي مرباح بورقلة . 2015 ص5[5]

[6]محمد قوجيل ،يوسف قريشي،سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر –دراسة تحليلية ،مرجع سبق ذكره ،ص8 .

: توفيق خذري ،عماري علي، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة : دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة،مداخلة مقدمة للمشاركة في ملتقى علمي حول المقاولاتية ص8 [7]

توفيق خذري ،عماري علي، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة : دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة،مداخلة مقدمة [8]للمشاركة في ملتقى علمي حول المقاولاتية ص4

[9] د.محمد فلاق ،مساهمة دار المقاولاتية في إطلاق المشاريع الطلابية المصغرة ،يوم دراسي حول المقاولاتية بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية ،12،11ديسمبر 2017بجامعة الشلف ص،ص10،9.